



استدامة الاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب أفريقيا

إعداد

د. هويدا محرز سعيد

دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد - جامعة القاهرة

howida7000@gmail.com

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة - جامعة دمياط

المجلد السادس - العدد الثاني - الجزء الرابع - يوليو ٢٠٢٥

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

سعيد، هويدا محرز (٢٠٢٥). استدامة الاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب أفريقيا. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٢(٤)، ٣٠١-٣٢٣.

رابط المجلة: <https://cfdj.journals.ekb.eg/>

استدامة الاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب أفريقيا

د. هويدا محرز سعيد

ملخص الدراسة

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة للنمو الاقتصادي طويل الأجل، بيد أنه في الوقت نفسه يجب دفع أسعار أعلى في شكل استراتيجيات مبتكرة من أجل جذب الاستثمار الإنتاجي إلى البلد المضيف، ومن ثم تستهدف هذه الدراسة استكشاف بعض العوامل الرئيسية المحددة للمستثمرين المحتملين في جنوب أفريقيا على نحو يتيح فرصة الحصول على نظرة ثاقبة حول مدى جاذبية الاقتصاد بالنسبة لهم.

وقد تناولت الدراسة المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تم استعراض التعريف والأشكال والمكونات، وصولاً إلى العوائد أو المزايا، ثم تحليل مسار النمو الاقتصادي، واتجاهات هذا النوع من الاستثمار للوقوف على ظروف التدفقات الاستثمارية للمستثمرين المباشرين في جنوب أفريقيا، مع إعطاء صورة- عبر التحليل الاقتصادي القياسي- عن مدى جاذبية الاقتصاد، ومساهمة المستثمر الأجنبي داخل الدولة محل البحث بشكل فعلي.

وتوصلت الدراسة إلى أن حكومة جنوب أفريقيا بحاجة إلى التمكين المعزز عبر التركيز من جهة على العوامل المرتبطة سلبيًا بالاستثمار الأجنبي المباشر- بما في ذلك إجمالي تكوين رأس المال الثابت، وفعالية الحكومة- ومن ثم زيادة حجم تدفقات الاستثمار، ومن جهة أخرى توجيه تلك التدفقات نحو المشاريع المستدامة- وفقاً لما جاء باستراتيجية الاستثمار القطرية- وبالتالي تحديد نوع الاستثمار الذي تسعى إلى جذبته و/أو نوع النشاط الذي يمارسه المستثمر على النحو الذي يتحقق معه نمو اقتصادي طويل الأجل.

الكلمات الدالة: الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، تدفقات الاستثمار، العوامل المحددة.

مقدمة:

يُعتقد عموماً أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يعمل كمحفز للاستثمار، و/أو يساعد في معالجة نقص الادخار، ومن ثم تعزيز النمو الاقتصادي؛ فهو على الأرجح مصدر مهم للتمويل الخارجي في أغلب الدول النامية ومنها الدول الأفريقية. ولتدفقات رأس المال الأجنبي بعض التكاليف الإضافية من قبيل الإعفاءات الضريبية... وغيرها. بعبارة أخرى، يعد الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة للنمو الاقتصادي طويل الأجل، بيد أنه في الوقت نفسه يجب دفع أسعار أعلى في شكل استراتيجيات مبتكرة من أجل جذب الاستثمار الإنتاجي إلى البلد المضيف.

وفي هذا الإطار، ترجع أهمية تلك الدراسة إلى وضع موقف الاستثمار الأجنبي المباشر داخل الدولة محل الدراسة في المنظور الصحيح عبر المساهمة بمشاريع تم اختيارها على أساس استدامتها المتوقعة. وأما الهدف فهو استكشاف بعض العوامل الرئيسية المحددة للمستثمرين المحتملين على نحو يتيح فرصة الحصول على نظرة ثاقبة حول مدى جاذبية الاقتصاد بالنسبة لهم. وكون الاستثمار الأجنبي المباشر مفتاحاً لنمو الاقتصاد في جنوب أفريقيا، فإن مشكلة الدراسة تظهر في التساؤل التالي هل المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر أم التمكين المعزز أفضل خصوصاً أن معالجة التحديات الأكثر إلحاحاً لا تزال أمراً بالغ الأهمية.

وتقوم الدراسة على فرضية أساسية وهي: إن تلقي مبالغ كبيرة من الاستثمارات من الكيانات الأجنبية بشكل منتظم في جنوب أفريقيا له مردود جيد في تحقيق اقتصاد ديناميكي وحيوي.

وتعتمد الدراسة على المنهج الاستقرائي، واستخدام الأسلوب التحليلي بالاستعانة ببعض المؤشرات لدراسة موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر، مع تطبيق أحد أساليب القياس الكمي للوقوف على العوامل الأساسية التي تحفز عادة قرارات الاستثمار للمستثمرين الأجانب في جنوب أفريقيا، وذلك عن الفترة الزمنية (٢٠١١-٢٠٢٣).

وبالنسبة لاختيار جنوب أفريقيا- كحالة دراسية- فيرجع إلى أن اقتصاد تلك الدولة صنف- وفقاً لتقرير الاستثمار العالمي الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لعام ٢٠٢٤م- ضمن أهم عشر جهات للاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا. وأما بالنسبة للفترة الزمنية فتبدأ منذ عام ٢٠١١م، ويرجع اختيار تلك الفترة إلى أنها تتسم بتباين كبير في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ونمو الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يوفر رؤى حيوية- حول ما يبحث عنه المستثمرون الأجانب عندما يفكرون في الاستثمار المباشر في بلد معين- من شأنها أن تفيد البلدان الأفريقية الأخرى.

وقد تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة، وثلاثة أقسام، وخاتمة؛ يتناول القسم الأول منها المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يتعرض للتعريف والأشكال والمكونات، وصولاً إلى العوائد أو المزايا، وفي القسم الثاني يتم تحليل مسار النمو الاقتصادي، واتجاهات هذا النوع من الاستثمار للوقوف على ظروف التدفقات الاستثمارية للمستثمرين المباشرين في جنوب أفريقيا باعتبارها الدولة محل الدراسة، وعمل القسم الثالث- وعبر التحليل الاقتصادي القياسي- على إعطاء صورة عن مدى جاذبية الاقتصاد، ومساهمة المستثمر الأجنبي بشكل فعلي في جنوب أفريقيا. وأخيراً تستعرض الخاتمة ما خلصت إليه الدراسة محل البحث.

القسم الأول

المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر

أولاً: الاستثمار الأجنبي المباشر: ماهيته ومكوناته

يعكس الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) Foreign direct investment هدف إنشاء مصلحة دائمة lasting Interest من جانب مؤسسة مقيمة في اقتصاد ما (مستثمر مباشر Direct Investor أو شركة أم Parent Enterprise) في مؤسسة (مؤسسة استثمار مباشر Direct Investment Enterprise أو شركة تابعة Affiliate Enterprise أو فرعية Subsidiary) مقيمة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر المباشر (Organisation for Economic Co-operation and Development OECD, 2020, pp 45-46).

وتعني المصلحة الدائمة وجود علاقة طويلة الأجل long-Term Relationship بين المستثمر المباشر ومؤسسة الاستثمار المباشر مصحوبة بدرجة كبيرة Significant Degree من النفوذ على إدارة الأخيرة عبر ملكية الأول- ملكية مباشرة أو غير مباشرة- لـ ١٠٪ أو أكثر من القوة التصويتية Voting Power فيها (Organisation for Economic Co-operation and Development OECD, 2020, pp 45-46).

ويشمل FDI كلا من المعاملة الأولية- الأسهم التي تلبى عتبة الـ ١٠٪ - بين الكيانين- المستثمر والمؤسسة- وجميع المعاملات اللاحقة بينهما، ويمكن أن يقوم به أفراد و/أو كيانات تجارية Business Entities، وقد يتخذ أحد ثلاثة أشكال كالتالي & (United Nations UN, 2007, p 245): (Yiadomaa, Ama Ansong, 2018, p 36)

١- الاستثمار في المجالات الجديدة **Greenfield Investment**: ويحدث عندما تنشئ الشركة المستثمرة مرافق إنتاج أو توزيع أو مرافق أخرى جديدة في البلد المضيف Host Country.

٢- الدمج والاستحواذ عبر الحدود **Cross Border Mergers and Acquisitions (M&A's)**: ويتم باندماج المستثمر مع شركة قائمة في بلد مضيف، أو يستحوذ عليها.

٣- المشاريع المشتركة **Joint Ventures**: ويشارك فيها المستثمر في البلد المضيف شركة أو مؤسسة حكومية.

وعادة ما يرحب بالاستثمار في المجالات الجديدة من قبل الدولة المضيفة بسبب إمكانية خلق فرص العمل والإنتاج ذي القيمة المضافة، في حين أنه مع الشكل الثاني قد يحدث الاندماج عبر الحدود عندما يتم دمج أصول وعمليات شركات من بلدان مختلفة من أجل إنشاء كيان قانوني جديد، وينشأ

(*) وهي السمة المميزة لـ FDI، كما يوصي صندوق النقد الدولي باستخدام هذه النسبة كخط فاصل أساسي بين الاستثمار المباشر Direct Investment والاستثمار في المحافظ Portfolio Investment. انظر: Duce, Maitena & Banco de España (2003, 31 July). Definitions of Foreign Direct Investment (FDI): A Methodological Note. Final Draft, pp 2-3. Retrieved from https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&opi=89978449&url=https://www.bis.org/publ/cgfs22bde3.pdf&ved=2ahUKewiz37DBq_CKAXz_7sIHSQ5G1IQFnoECBsQAQ&usg=AOvVaw2fS6NkeczkPqx2UtbkNjkk

الاستحواذ عبر الحدود عند نقل السيطرة على الأصول والعمليات من شركة محلية إلى شركة أجنبية. وأما المشاريع المشتركة فمن غير المحتمل أن تحقق أقصى قدر من الفوائد للبلد المضيف كون المستثمرين الأجانب- الذين يتعاونون مع الشركات المحلية- يخشون فقدان السيطرة على ملكيتهم الفكرية مما يجعلهم مترددين في إدخال أحدث تقنياتهم في مصانع المشاريع المشتركة، واستخدام عمليات لا تزال متأخرة بنحو عشر سنوات في تبني (اعتماد) المعايير العالمية.

هذا ولا يقتصر الـ FDI على الاستثمار في الأسهم فحسب، بل يتعلق أيضا بالأرباح المعاد استثمارها، والديون بين الشركات. بعبارة أخرى، يتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر ثلاثة مكونات: (United Nations UN, 2007, pp 245-246) & (Organisation for Economic Co-operation and Development OECD, 2008, p 51)

١- رأس المال النقدي **Equity Capital**: وهو شراء المستثمر المباشر لأسهم مؤسسة في بلد غير بلده، والذي يصل- كما سبقت الإشارة- إلى ١٠٪ أو أكثر من الأسهم العادية **Ordinary Shares** أو القوة التصويتية.

٢- الأرباح المعاد استثمارها **Reinvested Earnings**: وتتكون من حصة المستثمر المباشر (بنسبة مشاركته المباشرة في الأسهم) من الأرباح التي لم يتم توزيعها، أو تحويلها إليه؛ وذلك لإعادة استثمار هذه الأرباح المحتجزة من قبل الشركات التابعة.

٣- القروض داخل الشركة **Intra-Company loans**: تشير إلى الاقتراض والإقراض قصير أو طويل الأجل للأموال بين المستثمرين المباشرين (الشركات الأم) والشركات التابعة.

ثانيا: إيجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر

تساهم فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز النمو الاقتصادي للبلد المضيف، وسيتم التركيز على بعض منها كما يلي:

١- رأس المال البشري **Human Capital**: غالبا ما يساهم المستفيدون من الاستثمار الأجنبي المباشر في تدريب الموظفين أثناء تشغيل أعمال تجارية جديدة **New Business**، ويدفعون أجورا أفضل من الشركات المحلية في الاقتصادات النامية. بعبارة أخرى، لا يوفر وجود الشركات المستثمرة في سوق العمل حافزا للشركات المحلية لتحسين ظروف العمال وأجورهم فحسب، بل إن الطلب على العمالة الماهرة **Skilled Labour** من قبل هذه الشركات يوفر أيضا لسلطات البلد المضيف مؤشرا مبكرا على المهارات المطلوبة (Asafo, Augustina -Adjei, 2007, p 66).

٢- التجارة الدولية **International Trade**: يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر كذلك أن يعزز الصادرات عبر مساعده البلدان المضيفة المقيدة ماليا **Financially Constrained** لاستغلال مواردها أو موقعها الجغرافي. ومن ناحية أخرى، إذا قامت الشركات المحلية بتوريد المدخلات للشركات التابعة التي تنتج سلعا للتصدير، فإن المحتوى المحلي للصادرات ذات القيمة المضافة سيكون أكبر بكثير. وفي الوقت نفسه، من خلال توفير شبكات توزيع الصادرات، والمعلومات اللازمة لدخول الأسواق الأجنبية، يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن ينشئ مكانا **Niche** مناسبة للشركات المحلية لتصدير منتجاتها. وأما الحالات التي يتم فيها استيراد السلع الوسيطة

Intermediate Goods من خارج الاقتصاد المضيف، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة الصادرات، وكذلك الواردات. ونظرا لأن بعض عمليات القيمة المضافة تتم داخل الدولة المضيفة، فإن التأثير الإجمالي سيكون تحسنا. على المدى الطويل- في الميزان التجاري (Kurtishi, Selma -kastrati, 2013, pp 4-5).

٣- **المنافسة Competition**: قد يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر أيضا على تحفيز المنافسة المحلية مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية، وانخفاض الأسعار، وتخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة. وتميل المنافسة المتزايدة إلى تحفيز الاستثمارات الرأسمالية من قبل الشركات في المصانع، والمعدات، والبحث والتطوير، حيث تكافح من أجل اكتساب ميزة على حساب منافسيها. بمعنى آخر، إن دخول الشركات المستثمرة إلى السوق- حيث تضطر الشركات المحلية إلى استخدام الموارد المتاحة بكفاءة أكبر مما كانت عليه في السابق- غالبا ما يكون مصحوبا بمستويات أعلى من الإنتاجية في اقتصاد البلد المضيف، وباعتبار FDI تمويلا رأسماليا مباشرا Direct Capital Financing، فإنه يدفع نحو تحديث الاقتصادات الوطنية، وتعزيز النمو الاقتصادي (Asafo, Augustina -

Adjei, 2007, p 67) & (Kurtishi, Selma -kastrati, 2013, p 6)

٤- **التكنولوجيا Technology**: ارتباطا بالنقاط السابقة، يجلب الاستثمار الأجنبي المباشر- على الأرجح - تقنيات جديدة إلى البلدان المضيفة حال توافر: (أ) الروابط الرأسية vertical linkages بين الشركات المستثمرة والموردين المحليين، حيث تقدم الشركات المملوكة للأجانب لمورديها المساعدة الفنية والتدريب وغير ذلك من المعلومات لتحسين جودة منتجاتهم. (ب) القدرة الاستيعابية Absorptive Capacity للاقتصادات النامية، إذ لا بد أن تكون الفجوة التكنولوجية بين الشركات المحلية والمستثمرين الأجانب محدودة نسبيا حتى تتمكن الشركات المحلية من استيعاب التكنولوجيا الأجنبية المنقولة عبر الشركات المستثمرة. (ج) الاستجابة التنافسية Responding Competitively من قبل الشركات المحلية، كون زيادة المنافسة من جانب الشركات المستثمرة الكبيرة ذات الموارد الجيدة قد يجعلها تهيمن، وربما تخلق احتكارا في السوق المحلية يقلل من مستوى المنافسة. (د) الحد الأدنى المناسب Right Threshold من رأس المال البشري- القوى العاملة المدربة ذات الفاعلية لاستخدام التكنولوجيا المتطورة- بالدولة المضيفة لتكون قادرة على الاستفادة الكاملة من الاستثمار الأجنبي المباشر (Asafo, Augustina -Adjei, 2007,

pp 64-65) & (Yiadomaa, Ama Ansong, 2018, pp 27-28)

القسم الثاني

واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في جنوب أفريقيا

أولاً: مسار النمو الاقتصادي في جنوب أفريقيا

لقد كان نمو اقتصاد جنوب أفريقيا- الذي كان مدفوعاً في الأساس بالخدمات والصناعة (بما في ذلك التعدين)- بطيئاً منذ عام ٢٠١١م عندما سجل ٣,٢٪، ومنذ ذلك الحين بدأ نمو الناتج المحلي الإجمالي- بشكل عام- في التراجع حتى وصل إلى ٠,٧٪ في عام ٢٠١٦م؛ فمعدل الفقر- مقاساً بنسبة السكان الذين يعيشون على ١,٩ دولار في اليوم- لم يتغير كثيراً مع هذا العام، ولا يزال معدل البطالة والتفاوت في الدخل (مؤشر جيني) في ارتفاع- جدول رقم (١)-، وخلال الفترة (٢٠١١- ٢٠١٨) كانت بيئة الاقتصاد الكلي مستقرة، مع انخفاض معدل التضخم إلى ما دون عتبة التقارب البالغة ٧٪، والعجز المالي والدين العام إلى ما دون ٥٪ و ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي (African Development Bank AfDB, 2019, p 13). ومع انخفاض معدل الادخار المحلي في البلاد، أدركت الحكومة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل مصدراً مهماً لتمويل الاستثمار في المجالات الإنتاجية، وتنمية الاقتصاد (Yiadomaa, Ama Ansong, 2018, p 45).

جدول رقم (١)
تطور المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في جنوب أفريقيا خلال الفترة (٢٠١١ - ٢٠٢٣)

السنة	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣
١- المؤشرات الاجتماعية:													
نسبة السكان الذين يعيشون على ١,٩ دولار في اليوم (%)	١٨,٧												
معدل البطالة (% من إجمالي القوى العاملة)	٢٤,٨	٢٤,٨	٢٤,٨	٢٥,١	٢٥,٣	٢٦,٧	٢٧,٤	٢٧,١	٢٨,٧	٢٩,١	٣٤,٣	٣٣,٥	٣٢,٨
مؤشر جيني	ع ت	ع ت	ع ت	٠,٦٣									
٢- المؤشرات الاقتصادية:													
معدل النمو الحقيقي في GDP (%)	٣,٢	٢,٤	٢,٥	١,٤	١,٣	٠,٧	١,٢	١,٦	٠,٣	(٥,٩)	٤,٧	١,٩	٠,٦
مساهمة القطاعات الاقتصادية في GDP (%)													
• الزراعة	٢,٥	٢,٤	٢,٣	٢,٤	٢,٣	٢,٤	٢,٦	٢,٤	٢,١	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٤
• الصناعة	٢٩,٩	٢٩,٦	٢٩,٧	٢٩,٦	٢٩,١	٢٩,٤	٢٩,٣	٢٩,٠٠	٢٩,١	٢٨,٣	٢٨,٣	٢٧,٢	٢٦,٨
• الخدمات	٦٧,٦	٦٧,٩	٦٨,٠٠	٦٨,٦	٦٨,٦	٦٨,١	٦٨,٠٠	٦٨,٥	٦٨,٧	٦٩,٠٠	٦٩,٠٠	٧٠,٠٠	٧٠,٠٠
معدل التضخم (مقاسا بأسعار المستهلكين) (% سنويا)	٤,٩	٥,٦	٥,٧	٦,١	٤,٥	٦,٣	٥,٢	٤,٦	٤,١	٣,٢	٤,٥	٦,٨	٥,٨
العجز المالي (% GDP)	٣,٧	٤,١	٣,٩	٤,٠٠	٤,٤	٣,٨	٤,٠٠	٣,٧	٤,٧	٩,٦	٥,٥	٤,٧	٦,٣
• الإيرادات العامة (% من GDP)	٢٤,٣	٢٤,٥	٢٥,٠٠	٢٥,٣	٢٥,٧	٢٦,١	٢٥,٨	٢٦,٤	٢٦,٦	٢٤,٩	٢٧,٠٠	٢٧,٧	٢٦,٨
• التفتت العامة (% من GDP)	٢٨,٠٠	٢٨,٦	٢٨,٩	٢٩,٣	٣٠,١	٢٩,٩	٢٩,٨	٣٠,١	٣١,٣	٣٤,٥	٣٢,٥	٣٢,٤	٣٣,١
الدين العام (% من GDP)	٣٤,٧	٣٧,٤	٤٠,٣	٤٣,٢	٤٥,١	٤٧,١	٤٨,٥	٥١,٥	٥٦,١	٦٨,٨	٦٨,٨	٧١,١	٧٣,٦
إجمالي المدخرات المحلية (% من GDP)	١٦,٨	١٣,٨	١٣,٨	١٣,٦	١٤,٢	١٤,٢	١٤,٢	١٣,٢	١٣,٢	١٤,٤	١٤,٤	١٤,٩	١٣,٥

- الأرقام التي بين القوسين أرقام سالبة

- غ ت: غير متاح

المصدر:

- World Bank Database, 7/10/2024, 10:11PM. at: <https://data.worldbank.org/country/south-africa>
- International Monetary Fund (IMF) (2023, October). World Economic and Financial Surveys: World Economic Outlook (WEO) Database. at: <https://www.imf.org/en/Publications/WEO/weo-database/2023/October>
- United Nations Economic Commission for Africa (UNECA) (2023, December). Africa Statistics Flash: Selected Socio-Economic Indicators on Africa. Addis Ababa: UNECA, p 12.
- United Nations Economic Commission for Africa (UNECA) (2022, November). Africa Statistics Flash: Selected Socio-Economic Indicators on Africa. Addis Ababa: UNECA, p. 11.
- United Nations Economic Commission for Africa (UNECA) (2020, November). African Statistical Yearbook 2020. Addis Ababa: UNECA, p 390.

وفي عام ٢٠١٩م سجلت جنوب أفريقيا هبوطاً في معدل النمو ليصل إلى حوالي ٠,٣٪، وهو ما يعزى إلى عجز الإيرادات الضريبية بنحو ٤٨,٢ مليار راند (حوالي ٣,٤ مليار دولار أمريكي)، وفي الوقت نفسه استمرت زيادة الإنفاق بسبب التعليم العالي المجاني، وافتقار المؤسسات المملوكة للدولة لإدارة الحكم الرشيدة Good Governance، والتدخل الحكومي للحد من تأثير النمو الاقتصادي البطيء. ومن جهة أخرى عمل الانخفاض في الطلب العالمي- وخصوصاً تباطؤ النمو- جدول رقم (٢)- في الصين واليابان والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة- كرياح معاكسة لنمو البلاد (African Development Bank AfDB, 2019, pp 13-14). وفي ذات العام أصدرت الخزانة الوطنية National Treasury وثيقة بعنوان التحول الاقتصادي، والنمو الشامل، والقدرة التنافسية: نحو استراتيجية اقتصادية لجنوب أفريقيا Economic Transformation, Inclusive Growth, and Competitiveness: Towards an Economic Strategy for South Africa لأجندة الإصلاح الاقتصادي للحكومة، والاستثمار، وخلق فرص العمل عبر سلسلة من الإصلاحات قصيرة ومتوسطة المدى (National Treasury South Africa, 2019, pp 19-20).

جدول رقم (٢)

نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنويا) في بعض دول العالم

خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢٣)

٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	السنة
													البيان
													نمو إجمالي الناتج المحلي (%)
٥,٢	٣,٠٠	٨,٤	٢,٢	٦,٠٠	٦,٧	٦,٩	٦,٨	٧,٠٠	٧,٤	٧,٨	٧,٩	٩,٦	• الصين
١,٧	١,٠٠	٢,٦	(٤,١)	(٠,٤)	٠,٦	١,٧	٠,٨	١,٦	٠,٣	٢	١,٤	غ ت	• اليابان
٠,٤	٣,٥	٦,٤	(٥,٦)	١,٩	٢,٠٠	٢,٨	١,٩	٢,٤	١,٦	غ ت	(٠,٨)	٢,٠٠	• الاتحاد الأوروبي
٢,٩	٢,٥	٦,١	(٢,٢)	٢,٦	٣,٠٠	٢,٥	١,٨	٢,٩	٢,٥	٢,١	٢,٣	١,٦	• الولايات المتحدة

غ ت: غير متاح

الأرقام التي بين القوسين أرقام سالبة

المصدر:

International Monetary Fund (IMF) (2023, October). World Economic and Financial Surveys: World Economic Outlook (WEO) Database. at:

<https://www.imf.org/en/Publications/WEO/weo-database/2023/October>

ونتيجة الصدمة العالمية التي أحدثتها جائحة كوفيد-١٩، والقيود غير المسبوق المصممة لحماية الصحة العامة، استمر النمو الاقتصادي داخل الدولة محل الدراسة في الانخفاض ليبلغ نحو -٥,٩٪ في عام ٢٠٢٠م، وهو في الوقت نفسه أقل بكثير من معدل النمو السكاني (*). ولرفع معدل النمو بشكل هادف (ملموس) على مدى فترة خمس سنوات، أقر مجلس الوزراء Cabinet نهجا نشطا من شأنه أن يضبط الإنفاق، ويحسن كفاءته، ويعمل على بناء الثقة، وتحفيز الشركات على الاستثمار، مع تنفيذ إصلاحات اقتصادية أعمق مما تم تحديده سابقا عبر المشاركة (التشاور) مع القطاع الخاص والنقابات العمالية والمجتمع المدني (National Treasury South Africa, 2020, pp 28-35).

ثم انتعش النمو الاقتصادي في عام ٢٠٢١م؛ إذ ساعد التعافي العالمي جنوب أفريقيا، خصوصا في ضوء الأداء القوي للصين والولايات المتحدة، وهما اثنان من شركائها التجاريين الرئيسيين. وفي أكتوبر ٢٠٢٠م وضعت الحكومة خطة إعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي Economic Reconstruction and Recovery Plan كي لا تخرج جنوب أفريقيا من أزمة كوفيد-١٩ أضعف مما كانت عليه عند دخولها، ومن جهة أخرى تؤثر القيود الهيكلية Structural constraints التي تحول دون تحقيق نمو أعلى على إنتاجية الشركات المحلية وقدرتها التنافسية- سواء داخليا (من حيث ضعف الربحية والنمو وخلق فرص العمل)، أو خارجيا (في شكل فقدان حصة السوق في التجارة العالمية)-، كما قد تؤدي إلى تآكل ثقة الأعمال Business Confidence، ومن ثم الاستثمار الخاص. وتتمثل هذه القيود في (World Bank WB, 2021, pp 9-15):

- استمرار الافتقار إلى تسجيل ملكية الأراضي- وخصوصا في المناطق الفقيرة-، وهو ما يحد من قيمتها واستخدامها كضمان للوصول إلى التمويل.
- وجود حواجز أمام ممارسة النشاط الاقتصادي الذي يمارسه المحترق- عدد قليل من الشركات الكبيرة- تحول دون تحرك الموارد الاقتصادية نحو هذا الفرع من الإنتاج، ونمو الشركات الصغيرة و/أو الجديدة.
- خضوع تعيين وترقية الموظفين العموميين لدوافع سياسية غير مبنية على المعايير المهنية بشكل لا يسهم في تحقيق البيروقراطية الأكثر كفاءة، والأقل عرضة للفساد.

فيما تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ٦٪ في عام ٢٠٢٣م من ١,٩٪ في عام ٢٠٢٢م لتصبح جنوب أفريقيا الاقتصاد الأفريقي الأبطأ نموا. وبعض الأسباب مثل: (أ) نقص الكهرباء- الشديد- أدى إلى تعطيل النشاط الاقتصادي (**)، وزيادة تكاليف التشغيل للشركات التي يعتمد الكثير منها على

(*) والذي سجل في ذات العام المشار إليه أعلاه حوالي ١,٢٪. انظر:

World Bank Database, 7/10/2024, 10:11 PM. at:
<https://data.worldbank.org/country/south-africa>

(**) إذ بلغ إجمالي مدة انقطاع التيار الكهربائي- والتي تستمر من ساعتين إلى أربع ساعات- ما يعادل ٢٨٩ يوما في عام ٢٠٢٣م، ارتفاعا من ١٥٧ يوما في عام ٢٠٢٢م، و٤٨ يوما في عام ٢٠٢١م، وهو ما يكلف الاقتصاد- وفقا لبنك الاحتياطي في جنوب أفريقيا- ٥٠ مليون دولار أمريكي يوميا نتيجة المصانع والمحلات المغلقة، والبنية التحتية المعطلة. انظر:

World Bank (WB) (2024, 18 December). The World Bank in South Africa. Retrieved from
<https://www.worldbank.org/en/country/southafrica/overview#2>

مولدات الديزل باهظة الثمن. (ب) ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة (التي تشكل ٥٠٪ من سلة المستهلك) بسبب التداعيات غير المباشرة للحرب بين روسيا وأوكرانيا، وانقطاعات سلسلة التوريد العالمية المستمرة التي تتسبب في ارتفاع تكاليف النقل. (ج) التحديات التنموية الرئيسية، إلى جانب القيود الهيكلية المتعددة- السابق الإشارة إليهما- يعيقا استدامة تعافي النمو إلى مستويات ما قبل الجائحة. (د) زيادة أسعار الفائدة مما يرفع من تكلفة تمويل الاستثمارات الجديدة، وهو ما قد يفرض ضغوطا على اجتذاب المستثمرين- سواء داخل القارة أو خارجها- فضلا عن ارتفاع سعر الفائدة لدى البنك المركزي في جنوب أفريقيا بمقدار ٥٠٠ نقطة أساس حتى نوفمبر ٢٠٢٣م. ولإحياء النمو Reviving Growth أعادت الحكومة النظر في أولويات سياستها على النحو التالي (Ernst & Young EY, 2023, pp 7-12) & (International Monetary Fund IMF, 2023)

- مساعدة شركة إسكوم Eskom على استعادة جوداها التجارية عبر ترتيبات تخفيف الديون لمدة ثلاث سنوات، مع تسهيل عملية التسجيل، ومتطلبات الترخيص للاستثمار في الطاقة المتجددة، وحل أزمة الكهرباء.
- تقليص الحواجز التنظيمية أمام الاستثمار في القطاع الخاص، والحد من ممارسات الفساد، وتحسين مرونة سوق العمل.
- إعادة النظر في الأجور الحكومية والتحويلات إلى الشركات المملوكة للدولة على نحو يسهم في خلق حيز في الميزانية للإنفاق الاجتماعي، والاستثمار العام.
- إبقاء خفض التضخم عند نقطة المنتصف في النطاق المستهدف لبنك الاحتياطي في جنوب أفريقيا، والذي يتراوح ما بين ٣٪ و ٦٪ خصوصا مع الارتفاع المستمر في أسعار الغذاء والطاقة.

ثانيا: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب أفريقيا

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب أفريقيا- جدول رقم (٣)- بعض التقلبات؛ فلقد انخفضت مما يعادل ٢,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٣م إلى ٠,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٧م، إذ انخفض العدد الإجمالي للصفقات المكتملة Completed Deals داخل الدولة محل الدراسة من ١٦٣ في عام ٢٠١٥م إلى ١١٧ و ٧٩ في عامي ٢٠١٦م و ٢٠١٧م على التوالي؛ ولعل السبب في ذلك يعود إلى تراجع ثقة الأعمال، حيث بلغت أدنى مستوى لها في سبع سنوات ونصف خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧م، بيد أن معنويات الشركات Business Sentiment اتجهت إلى التحسن قليلا في النصف الثاني من العام نفسه، قبل أن تتعافى بشكل ملحوظ في النصف الأول من عام ٢٠١٨م (Strategy&, 2018, pp 3-4).

جدول رقم (٣)

الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (% من إجمالي الناتج المحلي)
خلال الفترة (٢٠١١ - ٢٠٢٣)

السنة البيان	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣
الاستثمار الأجنبي المباشر	٠,٩	٢,٣	٩,٧	٠,٩	١,٣	١,٤	٠,٥	٠,٧	٠,٤	١,٥	٢,١	١,١	٠,٩

المصدر:

World Bank Database, 7/10/2024, 10:11 PM. at:
<https://data.worldbank.org/country/south-africa>

وفي عام ٢٠٢٠م تضاءلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير، حيث انخفضت إلى حوالي ٠,٩% عن عام ٢٠١٨م؛ وذلك بسبب الصعوبات الاقتصادية والصحية الناجمة عن كوفيد-١٩، وتقلبات أسعار السلع الأساسية والطاقة (Muzuva, Meshel, Rishi Balkaran & Veena, Parboo Rawjee, 2024, P 6)، وبلغت ذروتها في عام ٢٠٢١م بنحو ٩,٧%. ويمكن أن تُعزى هذه الزيادة إلى التركيز المتجدد على فرص الاستثمار الأجنبي المباشر بالبلاد بعد عمليات الإغلاق الممتدة بسبب كورونا، والتي استبعدت المستثمرين المحتملين، والمعاملات العابرة للحدود- ذات الأهمية- كاستحواد شركة Prosus N.V. على ما يقرب من ٤٥ في المائة من شركة Naspers Ltd من الأسهم المملوكة للمساهمين الحاليين في الأخيرة. وفي العام التالي ٢٠٢٢م انخفضت إلى ٢,٣%-. وعلى الأرجح-، بسبب مجموعة من العوامل، بما في ذلك التوترات الجيوسياسية غير المسبوقة مثل غزو روسيا لأوكرانيا، جنبا إلى جنب مع التصعيد المستمر للقضايا بين الصين والولايات المتحدة فيما يتعلق بتايوان وغيرها من المسائل الدولية (Goldman, Calvin, KC & Alex Potter, 2022, P 8, p 14).

هذا وتأتي معظم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جنوب أفريقيا من الدول الأوروبية- بما فيها المملكة المتحدة وهولندا وألمانيا وسويسرا-، ومن دول أخرى مثل اليابان والصين وأستراليا والولايات المتحدة الأمريكية. ويستهدف هؤلاء المستثمرون أولاً قاعدة المستهلكين المحليين المتنامية كون الدولة محل البحث تضم عدد سكان يتجاوز الـ ٦٠ مليون نسمة وفقاً لتقديرات عام ٢٠٢٣م (*). وثانياً الحصول على ميزة تنافسية في السوق العالمية عبر الاستفادة من المزايا التي تتمتع بها جنوب أفريقيا كالموارد و/أو الموقع الاستراتيجي. ومن ناحية أخرى، فإنه من المثير للاهتمام أن عدد الاستثمارات الجديدة- وهي مشاريع جديدة تماماً أنشأتها شركات أجنبية- قد نما بشكل مطرد، حيث وصل إلى ١٦٠ في عام ٢٠٢٢م، وهو ما يسهم في خلق (إيجاد) ما يقرب من ١٥٠٠٠ فرصة عمل

(* الأرقام مصدرها:

World Bank Database, 7/10/2024, 10:11 PM. at:
<https://data.worldbank.org/country/south-africa>

مما يشير إلى أن المستثمرين الأجانب مهتمون بشكل متزايد ببدء أعمال تجارية جديدة في جنوب أفريقيا، وإلى الثقة في آفاق النمو على المدى الطويل (Muzuva, Meshel, Rishi Balkaran & Veena Parboo Rawjee, 2024, p 4, p 6).

ومن تلك الاستثمارات: (أ) الفضاء الرقمي Digital Space، حيث أعلنت شركة أمازون- لتكون البلاد أول منطقة سحابية داخل القارة- عن بناء بنية تحتية سحابية Cloud Infrastructure بقيمة ١,٦ مليار دولار أمريكي. (ب) الطاقة النظيفة Clean Energy، إذ قدمت المملكة المتحدة ودول أخرى أكثر من ١١٠ مليارات دولار أمريكي، وجاءت جنوب أفريقيا من بين المستفيدين الرئيسيين، علاوة على المساعدة الفنية- من قبل حكومة المملكة المتحدة- الممولة بالمنح لإطلاق العنان لفرص الهيدروجين الأخضر Green Hydrogen، وتعزيز المهارات، (Ernst & Young EY, 2023, p 15, p 34, p 36).

وعلى الطرف المقابل، تشكل خدمات الأعمال Business Services بداية تركيز جديد للمستثمرين الأجانب في جنوب أفريقيا، فمعظم السكان في سن العمل(*) على نحو يجعل الفرص المتاحة في هذا القطاع واعدة خصوصا مع ارتفاع مستويات التعليم، وتطلع الشركات إلى الاستفادة من مجموعة المواهب المتزايدة في تكنولوجيا المعلومات، وإدارة الأعمال، والتمويل (Ernst & Young EY, 2023, p 16).

وتمتد قيمة جنوب أفريقيا كوجهة استثمارية عبر قطاع التصنيع؛ فعلى سبيل المثال أعلنت شركة فولكس فاجن Volkswagen عن استثمار بقيمة ٤ مليارات راند في عام ٢٠٢٤م لتوسيع مصنعها في كاريجا Kariega في كيب الشرقية Eastern Cape استعدادا لإنتاج طراز جديد من المركبات من المتوقع أن يخرج من خط التجميع في عام ٢٠٢٧م، ويؤمن سبل العيش لحوالي ٣٥٠٠ عامل، ويدعم ما يقدر بنحو ٥٠ ألف وظيفة، وفرص غير مباشرة إضافية (Republic of South Africa RSA, 2024) وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن يستفيد مصنعو السيارات في البلاد عبر منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA) من تدفقات التجارة المتزايدة، وبناء مزاي تنافسية مثل تحسين اقتصاديات الحجم، وخفض التعريفات الجمركية على المدخلات.

(*) تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ و ٦٤ عاما، ويمثلون حوالي ٦٥,٨٪ من إجمالي السكان في عام ٢٠٢٣م. انظر: World Bank Database, 7/10/2024, 10:11 PM. at: <https://data.worldbank.org/country/south-africa>

القسم الثالث

جهود الاستثمار في جنوب أفريقيا

أولاً: مدى جاذبية اقتصاد جنوب أفريقيا

مع اتجاه الدين العام بالدولة محل الدراسة نحو التصاعد، والافتقار إلى خلق فرص العمل، وضعف جودة التوظيف Employment Quality فيها، والذي ساهم- وإلى حد كبير- في استمرار معاناة جنوب أفريقيا من مستويات عالية من عدم المساواة تواجه الحكومة، وعلى الأرجح حالة متزايدة من عدم اليقين بشأن القدرة على تنفيذ الإصلاحات اللازمة لنمو اقتصادي طويل الأجل long-Run Economic Growth وخصوصاً في ظل انخفاض المدخرات المحلية، وارتفاع معدل الفقر.

وفي هذا السياق، ومن منطلق أن قدرة أي بلد على جذب الاستثمارات، والاحتفاظ بها تلعب دوراً حاسماً في دعم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من الأهداف الإنمائية، ومسعى جنوب أفريقيا لتعزيز هدف خطة التنمية الوطنية (NDP) National Development Plan في أن يمثل إجمالي تكوين رأس المال الثابت ٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٣٠م من ناحية أخرى؛ تهدف استراتيجية الاستثمار القطرية (CIS) Country Investment Strategy في الدولة محل الدراسة إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر المستدام Sustainable FDI من خلال: (أ) الشفافية بين الحكومة والمستثمرين، (ب) قياس التأثير الاجتماعي والاقتصادي للاستثمار أخذاً في الاعتبار أولويات الدولة الوطنية وطموحاتها الصناعية، (ج) آليات تحسين تنسيق الاستثمار في وكالات ترويج الاستثمار (IPAs) Investment Promotion Agencies، وفيما بينها (Republic of South Africa RSA, 2022, pp 3-4, pp 34-35, p 132).(*)

ومن الأهمية بمكان تحديد العوامل المحددة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور الاقتصاد المضيف- والتي تتراوح بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية... وغيرها، باعتبارها تشكل محركات محتملة أو قوى دافعة للمستثمرين الأجانب. وعلى الرغم من وجود العديد من الدراسات حول هذه العوامل بمختلف أنحاء العالم، إلا أنه لم يتم التوصل بعد إلى إجماع بين الباحثين بشأن المحددات الرئيسية. ويرجع ذلك إلى طبيعة البيانات، والمنهجية المستخدمة. وبعبارة أخرى، فإن معرفة ترتيب أهمية محركات الاستثمار الأجنبي المباشر أمر مهم إذا كان من المقرر صياغة سياسات فعالة لجذب المستثمرين المحتملين، وتحقيق الأهداف المخطط لها (Sani, Badamasi, 2022, P 3).

Mohammed, 2022, P 3)

وعلى الجانب الآخر، هناك حالات قد تضر فيها الاستثمارات الموجهة إلى جنوب أفريقيا بالاقتصاد، وتؤدي إلى خفض معدل النمو الاقتصادي عندما تكون الروابط بين المستثمرين الأجانب والصناعات المحلية محدودة بشكل يعوق التأثيرات غير المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد، وأفاق النمو بالبلاد. وبمعنى آخر، على الرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد بمثابة

(*) فالمقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر المستدام هو: مشاريع المستثمرين الأجانب التي تحقق أرباحاً كافية Sufficient لاستدامة المشاركة الفعالة دون الإضرار بالمصالح الحيوية للبلد المضيف، أو التي تسهم في تحقيق نمو اقتصادي طويل الأجل عبر الأخذ بعين الاعتبار تكلفة الإنتاج الاجتماعية والبيئية جنباً إلى جنب مع نوعية إدارة الحكم Governance Quality.

محرك للابتكار والنمو الاقتصادي، فإن النتائج الفعلية قد تختلف تبعاً لعوامل منها مستوى التكامل مع الصناعات المحلية، و/أو طبيعة الاستثمارات (Muzuva, Meshel, Rishi Balkaran & Veena Parboo Rawjee, 2024, p 10).

هذا وتشترط الحكومة أن تكون فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر متوازنة مع تكاليفه، ومن ثم فإن اعتبارات المصلحة العامة، والتي يتم تضمينها في التراخيص والعطاءات الحكومية تعمل بشكل متزايد كمعايير للموافقة على الاستثمار الأجنبي في البلاد أو رفضه. وتتنوع الاعتبارات ما بين الحاجة إلى حماية الوظائف، وتعزيز التوظيف، و/أو قدرة الشركات الصغيرة، والشركات التي يسيطر عليها أو يمتلكها المواطنون السود، أو الإناث، أو ذوو الاحتياجات الخاصة على المنافسة (Goldman, Calvin, KC & Alex Potter, 2022, p 15).

ثانياً: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر وجنوب أفريقيا

في سياق متصل، ومع الأخذ في الحسبان أن العديد من الدول في معظم أنحاء القارة تحتاج إلى المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي، سيتم في هذا الجزء الوقوف على العوامل المحددة لحجم، ونوع تدفقات الاستثمار إلى جنوب أفريقيا كما يلي:

تُظهر مصفوفة الارتباط (الجدول رقم (١) بملحق الجداول) بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنتائج المحلي الإجمالي في جنوب أفريقيا خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢٣) ارتباطاً إيجابياً وبشكل متوازن وغير ذي دلالة إحصائية، وهو ما يشير إلى أنه من جهة عندما ينمو حجم السوق المقاس بإجمالي الناتج المحلي بدرجة كافية، تصبح جنوب أفريقيا هدفاً لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن جهة أخرى فإن للمستثمرين المباشرين دوراً في تحفيز الاقتصاد، بيد أنه لا يزال أمام الدولة محل البحث توفير سوق أكبر على النحو الذي يوفر فرصاً أكبر للشركات لتوسيع عملياتها، والوصول إلى عملاء جدد، ودفع الابتكار.

كما يبين الجدول ارتباط الاستثمار الأجنبي المباشر بإجمالي تكوين رأس المال الثابت ارتباطاً سالباً وبشكل متوسط عند مستوى الدلالة ١٠٪ مما يدل على أن المستوى الحالي للإنتاجية والاستثمار المحلي غير كاف لجذب المزيد من المستثمرين المحتملين، وقد يرجع السبب في ذلك إلى المنتجات العامة غير التنافسية في السوق العالمية، والتي تعد ضرورية لزيادة الناتج والثروة.

ويوضح الجدول أيضاً الارتباط بين الاستثمار الأجنبي المباشر وإجمالي المدخرات المحلية موجياً ومتوسطاً مع ثبوت المعنوية عند ١٠٪ مما يعني أن الاستثمار الأجنبي يمكن أن يساعد في معالجة نقص الادخار خصوصاً أن هناك حاجة إلى مدخرات أعلى لتمويل الاستثمار الخاص لتعزيز النمو الاقتصادي بشكل أسرع.

وأما عن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والوصول إلى الكهرباء، فلقد جاءت- (الجدول رقم (١) بملحق الجداول)- موجبة ومتوسطة وغير ذات دلالة إحصائية، ولعل السبب في ذلك هو أن الشركات الخاصة تعتمد- في كثير من الأحيان- على توليد الطاقة بشكل مستقل مما يؤكد على ضرورة البنية الأساسية، ولا سيما توافر الكهرباء على نحو يقلل من تكلفة الإنتاج للشركات المستثمرة، ويوفر حافزاً لزيادة الاستثمار في الاقتصاد المحلي لدعم نمو الناتج المحلي الإجمالي.

وبالنسبة لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بفاعلية الحكومة- (الجدول رقم (١م) بملحق الجداول)- فهي سلبية وبشكل متواضع وغير معنوية إحصائياً، وهو وضع يثير- على الأرجح- قلق المستثمرين الأجانب. فعلى حين أن جنوب أفريقيا قد حققت بعض التحسن في الحوكمة الرشيدة، إلا أن هناك الكثير من العمل الذي لا يزال يتعين القيام به. بعبارة أخرى، لن يساعد تحسين الجودة المؤسسية فقط في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وخلق حيز مالي في الأمد القريب- من أجل السماح للحكومة بالإففاق على الحاجات العامة-، بل سيمهد الطريق أيضاً لأطر مالية أكثر استدامة في الأمد المتوسط، وهو ما من شأنه أن يساعد على انتعاش نمو الاقتصاد.

وبناء عليه، قد يبدو أن جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر لاقتصاد جنوب أفريقيا مدفوعة بعدة عوامل هي: نمو إجمالي الناتج المحلي، وإجمالي المدخرات المحلية، والوصول إلى الكهرباء، وتحفز- وإلى حد معقول- قرارات المستثمرين المباشرين، في حين قد تحد متغيرات أخرى مثل: عدم كفاية إجمالي تكوين رأس المال الثابت، وتراجع فاعلية الحكومة من تدفق المزيد من رأس المال إلى البلاد.

وعلى الطرف المقابل، تسعى جنوب أفريقيا لاختيار المشاريع الاستثمارية على أساس استدامتها ضماناً لأن تؤدي الاستثمارات إلى تنمية اقتصادية ذات مغزى، من حيث القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي، وخلق فرص العمل، وهو اعتبار بالغ الأهمية في سياق الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للدولة محل الدراسة. مع التركيز على أن تكون هناك حرية حركة للمستثمرين إلى المناطق النائية والمهمشة لمزيد من توسيع الأنشطة الاستثمارية- بما في ذلك مرافق البنية الأساسية- التي تؤدي إلى نمو اقتصادي أعلى. هذا ومن أجل تعظيم الفوائد الصافية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعزيز الاستدامة البيئية، أبرزت جنوب أفريقيا أيضاً- عبر استراتيجية الاستثمار القطرية (السابق الإشارة إليها)- ضرورة العمل على إجراء تقييم الأثر البيئي لمشاريع الاستثمار لتحديد أضرارها المحتملة على البيئة، وذلك بالإضافة إلى توفير الظروف الملائمة للاستثمار عبر تحسين الحوكمة وبيئة الأعمال.

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول بأن حكومة جنوب أفريقيا بحاجة إلى التمكين المعزز عبر التركيز من جهة على العوامل المرتبطة سلباً بالاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ثم زيادة حجم تدفقات الاستثمار، ومن جهة أخرى توجيه التدفقات نحو المشاريع المستدامة، وبالتالي تحديد نوع الاستثمار الذي تسعى إلى جذبها، و/أو نوع النشاط الذي يمارسه المستثمر على النحو الذي يتحقق معه نمو اقتصادي طويل الأجل.

وتشير النتيجة السابقة إلى أنه من غير المحتمل جذب المزيد من تدفقات رأس المال بشكل منتظم وذو مردود إيجابي على الاقتصاد دون حل اختلالات الاقتصاد الكلي، وتعزيز البيئة التي تسمح للقطاع الخاص بسد الفجوات الحالية في البنية الأساسية، وتحفيز نمو الناتج، وهو ما لا يتحقق معه فرضية الدراسة.

الخاتمة

- ١- تحتاج جنوب أفريقيا إلى معالجة مشكلة البطالة، مع الأخذ في الاعتبار أن معدل البطالة بها يبلغ ٣٣٪ وهو أحد أعلى المعدلات في العالم، ورغم وجود عدد كبير من الشباب- الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٣٥ عاما- إلا أنهم إما عاطلون عن العمل، أو يعملون بدوام جزئي، فإذا تم استغلاله بشكل صحيح عبر إيجاد (خلق) فرص العمل اللائق Decent Work، فسوف يتم توفير الدفعة المطلوبة للإنتاجية، والاستثمار في البلاد.
- ٢- وارتباطا بالنقطة السابقة، ينبغي أيضا معالجة نقص المهارات والاستثمار في التعليم، فبناء قوة عاملة ماهرة وقادرة على التكيف يلبي متطلبات المستثمرين الأجانب، ويدعم في الوقت نفسه الابتكار وريادة الأعمال. بمعنى آخر، فإن تطوير القوى العاملة بما يتماشى مع احتياجات سوق العمل قد يستلزم تمكين المؤسسات التعليمية من تعزيز المهارات القائمة على العلوم والتكنولوجيا والهندسة- بصفة خاصة- لتسهيل، و/أو جذب الاستثمارات ذات القيمة العالية.
- ٣- ومع تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية، إلى جانب الطقس المتغير، فهناك فرص ناشئة للاستثمار الأجنبي المباشر داخل الدولة محل الدراسة في الزراعة الذكية مناخيا Climate-Smart Agriculture على نحو يعزز الصناعات القائمة على الزراعة، والنمو الأعلى Higher Growth.
- ٤- كذلك فإن لوسائل الإعلام المحلية دورا في تسويق فرص الاستثمار الجذابة في البلاد، أخذا في الحسبان أن على الحكومة مسؤولية توفير حوافز من شأنها تشجيع الشركات الأجنبية على الحصول على الموارد من الموردين المحليين، والاستثمار في تطوير البنية الأساسية- وبخاصة الكهرباء-، فضلا عن تفضيل المشاريع الإنتاجية كثيفة العمالة، ومن ثم تحقيق إمكانات الاستثمار في اقتصاد ناشئ مثل جنوب أفريقيا.
- ٥- إن نجاح جنوب أفريقيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر- من خلال خفض تكلفة ممارسة الأعمال، والحد من البيروقراطية، وتوفير حوافز استثمارية من قبيل الإعفاءات الضريبية والمنح والإعانات لتحفيز الاستثمارات طويلة الأجل في القطاعات ذات الأولوية- ينبغي أن يتبعه تنفيذ ناجح لمشاريع الاستثمار، و/أو ضمان تحقيق الاستثمار الفعال. بمعنى آخر، يساهم إطار أكثر تمكينا للاستثمار في تدفق رأس مال أجنبي مستقر، ودعم أهداف الدولة التنموية.
- ٦- ومع توسيع نطاق تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات لتشمل جميع الشركات الخاصة والمصحوب- في الغالب- بتحسين في مستوى حوكمة الشركات Corporate Governance- نتيجة الشفافية بشأن أدائها الاجتماعي والبيئي- يعزز وضع الدولة محل البحث كوجهة استثمارية مواتية.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة الإنجليزية

1. African Development Bank (AfDB) (2019). Southern Africa Economic Outlook 2019- Macroeconomic Performance and Prospects- Regional Integration and Private Sector Development. Abidjan: AfDB.
2. Asafo, Augustina -Adjei (2007). Foreign Direct Investment and its Importance to the Economy of South Africa. Unpublished Master Thesis. Pretoria: University of South Africa.
3. Duce, Maitena & Banco de España (2003, 31 July). Definitions of Foreign Direct Investment (FDI): A Methodological Note. Final Draft. Retrieved from:
https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&opi=89978449&url=https://www.bis.org/publ/cgfs22bde3.pdf&ved=2ahUKEwiz37DBq_CKAXz_7sIHSQ5G1IQFnoECBsQAQ&usg=AOvVaw2fS6NkeczkPqx2UtbkNjjk
4. Ernst & Young (EY) (2023). A pivot to growth: EY Attractiveness- Africa. EY Attractiveness report. London: EY.
5. Goldman, Calvin, KC & Alex Potter (2022). The Foreign Investment Regulation Review. Tenth Edition. London: Law Business Research Ltd.
6. International Monetary Fund (IMF) (2023, 15 June). South Africa's Economy Loses Momentum Amid Record Power Cuts. Retrieved from
<https://www.imf.org/en/News/Articles/2023/06/15/cf-south-africas-economy-loses-momentum-amid-record-power-cuts>
7. Kurtishi, Selma -kastrati (2013). The Effects of Foreign Direct Investments for Host Country's Economy. European Journal of Interdisciplinary Studies (EJIS), Vol. 5, Issue 1. London: European Center for Science Education and Research.
8. Muzuva, Meshel, Rishi Balkaran & Veena Parboo Rawjee (2024). An Exploration of The Effects of Foreign Direct Investments on South Africa's Economic Growth. International Journal of Sciences and Research, Vol. 80, No. 1. Florence: Ponte.

9. National Treasury South Africa (2020). Supplementary Budget Review 2020. Pretoria: National Treasury South Africa.
10. National Treasury South Africa (2019). Medium Term Budget Policy Statement 2019. Pretoria: National Treasury South Africa.
11. Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) (2020). Recommendation of the Council on the OECD Benchmark Definition of Foreign Direct Investment. OECD Legal Instruments. Paris: OECD.
12. Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) (2008). OECD Benchmark Definition of Foreign Direct Investment. Fourth Edition. Paris: OECD.
13. Republic of South Africa (RSA) (2024, 6 May). South Africa is an Increasingly Attractive Investment Destination. Retrieved from <https://www.stateofthenation.gov.za/newsletter/south-africa-is-an-increasingly-attractive-investment-destination>
14. Republic of South Africa (RSA) (2022). South Africa: Country Investment Strategy. Government Notices No. 46426. Pretoria: Republic of South Africa.
https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&opi=89978449&url=https://www.gov.za/sites/default/files/gcis_document/202205/46426gon2118.pdf&ved=2ahUKEwiatqOLsrqMAxWDO6QEHV2NBaUQFnoECBYQAQ&usq=AOvVaw1QbBGszfAmwgSrgna_BNnx
15. Sani, Badamasi Mohammed (2022). Determinants of Foreign Direct Investment in Sub-Saharan African Countries. International Journal of Business and Applied Economics (IJBAE), Vol. 1, No. 1. Jakarta: Formosa.
16. Strategy& (2018). What foreign investors want: South African insights from a global perspective on factors influencing FDI inflows since 2010. London: PwC.
17. United Nations (UN) (2007). World Investment Report 2007: Transnational Corporations, Extractive Industries and Development. New York: UN.

18. United Nations Economic Commission for Africa (UNECA) (2023, December). Africa Statistics Flash: Selected Socio-Economic Indicators on Africa. Addis Ababa: UNECA.
19. United Nations Economic Commission for Africa (UNECA) (2022, November). Africa Statistics Flash: Selected Socio-Economic Indicators on Africa. Addis Ababa: UNECA.
20. United Nations Economic Commission for Africa (UNECA) (2020, November). African Statistical Yearbook 2020. Addis Ababa: UNECA.
21. World Bank (WB) (2024, 18 December). The World Bank in South Africa. Retrieved from
<https://www.worldbank.org/en/country/southafrica/overview#2>
22. World Bank (WB) (2021). Building Back Better from COVID-19, with a Special Focus with a Special Focus on Jobs- South Africa Economic Update. Edition 13. Washington, D.C.: WB.
23. Yiadomaa, Ama Ansong (2018). The Impact of Foreign Direct Investment (FDI) on Economic Growth in South Africa. Unpublished Master Thesis. Pretoria: Nelson Mandela University.

ثانياً: المواقع الإلكترونية

- International Monetary Fund (IMF) (2023, October). World Economic and Financial Surveys: World Economic Outlook (WEO) Database. at:
<https://www.imf.org/en/Publications/WEO/weo-database/2023/October>
- World Bank Database, 7/10/2024, 10:11 PM. at:
<https://data.worldbank.org/country/south-africa>
- World Bank, Worldwide Governance Indicators (WGI). at:
<https://www.worldbank.org/en/publication/worldwide-governance-indicators/interactive-data-access>

ملحق الجداول

جدول رقم (١م)

مصفوفة الارتباط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنتائج المحلي الإجمالي
وبعض المتغيرات الأخرى في جنوب أفريقيا
خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢٣)

Covariance Analysis: Ordinary

Date: 02/17/25 Time: 19:07

Sample: 2011 2023

Included observations: 13

Correlation Probability	LY	X1	X2	X3	X4	X5
LY	1.000000 -----					
X1	-0.494004 (0.0862)	1.000000 -----				
X2	0.543708 (0.0548)	-0.123652 (0.6873)	1.000000 -----			
X3	0.131274 (0.6690)	-0.235814 (0.4380)	-0.426230 (0.1464)	1.000000 -----		
X4	0.426573 (0.1461)	-0.828738 (0.0005)	-0.177514 (0.5618)	0.218209 (0.4739)	1.000000 -----	
X5	-0.144204 (0.6383)	0.649644 (0.0163)	0.230466 (0.4487)	-0.684919 (0.0098)	-0.582822 (0.0366)	1.000000 -----

LY: الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي)

X3: الناتج المحلي الإجمالي (بأسعار سنة ٢٠١٥ دولار أمريكي)

X1: إجمالي تكوين رأس المال الثابت (بأسعار سنة ٢٠١٥ دولار أمريكي)

X2: إجمالي المدخرات المحلية (بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي)

X4: الوصول للكهرباء (% من إجمالي السكان)

X5: فاعلية الحكومة (درجة)

تمثل أرقام الجدول معاملات الارتباط والأرقام التي بين القوسين قيم المعنوية

المصدر:

• تم الاعتماد على بيانات البنك الدولي لعام ٢٠٢٤م للحصول على البيانات السنوية لجميع المتغيرات من المواقع التالية:

- World Bank Database, 7/10/2024, 10:11 PM. at:

<https://data.worldbank.org/country/south-africa>

- World Bank, Worldwide Governance Indicators (WGI). at:

<https://www.worldbank.org/en/publication/worldwide-governance-indicators/interactive-data-access>

• تم الحصول على النتائج من خلال برنامج Eviews 12.

Sustainability of Foreign Direct Investment in South Africa

Dr. Howida Moherz

Abstract

Foreign Direct Investment is considered a tool for long-Run economic growth, but at the same time higher prices must be paid in the form of innovative strategies for attracting productive investment to host country. This study explores some of the major determining factors for potential investors in South Africa in a way that allows an insight into the economy's attractiveness.

The study dealt with the concept of foreign direct investment as it explores the definition, forms and components getting to returns or advantages, then analysing the path of economic growth and trends of this type of investment to investigate Circumstances of investment flows for direct investors in South Africa, and indicating the image- through the econometrics analysis- about the attractiveness of the economy and the contribution of the foreign investor in South Africa actually.

The study concluded that the South Africa government is in need enhanced empowerment through focusing on the one hand on the negatively correlated Factors to the Foreign Direct Investment- including Gross fixed capital formation and government effectiveness- and then increasing the volume of investment flows, and on the other hand directing these flows toward sustainable projects- according to Country Investment Strategy (CIS)- thus determining of investment type that it seeks to attract and/or the activity type that practiced by the investor in a way that achieves long-Run economic growth.

Keywords: Foreign Direct Investment, Economic Growth, Investment Flows, Determining factors.